

الهجرة غير الشرعية في الجزائر -بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية-

د.ليليا بن صويلح، جامعة 8 ماي 1945 قالمة-الجزائر

أ.بن النية عبد الإله، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2/مخبر المجتمع الجزائري
المعاصر- الجزائر

Illegal immigration in Algeria

- between humanitarian impulses and legal frameworks-

Bensouilah Lilia, University guelma, Algeria

Abdelillah Bennia , University Sétif 2, Algeria.

ملخص: يهدف هذا المقال إلى بحث ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ضمن سياق المستجدات الدولية الراهنة والمتغيرات السوسيو-اقتصادية والسياسية التي تطبع خصوصية هذه المرحلة، علاوة عن التتبع الموضوعي للظاهرة في نصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مع إبراز وجهة النظر القانونية التي عمد من خلالها المشرع الجزائري إلى سن قوانين التعامل مع ظاهرة "الحرق" واحتوائها، فضلا عن محاولة الإقتراب السوسولوجي من الموضوع من خلال المقاربة الدوركايمية والماسلوية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وقد توصلنا من خلال دراستنا التحليلية إلى نتيجة مفادها أن

- الهجرة غير الشرعية ظاهرة اجتماعية منطلقاتها إنسانية يهدف الفاعلون الاجتماعيون من خلالها إلى إشباع حاجاتهم، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية على كافة الأصعدة، حيث أنه كلما زادت فعالية المشاريع التنموية انخفضت ديناميكية الهجرة غير الشرعية ووتيرة حدوثها.
الكلمات مفتاحية: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، الحرق، حقوق الإنسان.

Abstract: This article attempts to examine the phenomenon of illegal immigration in Algeria within the current international context through a set of social, economic, and political changes that have taken shape in a historical context. This phenomenon will be studied according to an objective approach that takes into consideration legal texts and international human rights covenants and highlighting the legal adopted by

the Algerian legislate in enacting laws designed to deal with, and contain the phenomenon of "ALHARGA" as well as a sociological attempt at Maslow and Durkheim approach to the phenomenon of illegal migration, and we have concluded in our analytical study that: Illegal migration is a social phenomenon through it the social actors aim to satisfy their needs. Illegal migration is closely linked to the development of all levels, whereas the more effective developed projects decrease the dynamic of illegal migration.

Keywords: Immigration; Illegal immigration; El-Harga; Human rights.

1. مقدمة:

تعد الهجرة ظاهرة وجودية ترتبط بمجتمعات الكائنات الحية بوجه عام، التي شهدت منذ القدم أشكال متعددة وحركات متعاقبة من الترحال نتيجة أسباب عدة متباينة تهيمن عليها نزعة أولية قاعدية نحو البقاء واستمرار الحياة، وتضاف لها أسباب ارتقائية تنبثق عن وعي المقاصد وتخطيط الأهداف لتطويع ظروف الحياة بالنسبة للمجتمعات البشرية، استجابة لما تفرضه خصوصية علاقتها التفاعلية مع ظروف بيئتها وطبيعة مناخها، مما يضع الأفراد والجماعات في وضعات من الإلزامية القهرية لضرورة الانتقال المستمر من إقليم جغرافي إلى آخر بحثاً عن تلبية للحاجات البيولوجية هرباً من تهديدات الفقر أو المجاعات أو مخاطر الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات وانتشار الأمراض.

إنه وعلى الرغم من اختلاف دوافع الهجرة وتباين مقاصدها من مرحلة تاريخية لأخرى إلا أنها تبقى الثابت في متحول الظروف التي صنعت الظاهرة، خصوصاً مع بروز فكرة الدولة والحدود وظهور التقسيمات الجغرافية على أساس الحكم والنفوذ والسيطرة والمصالح، لم تعد حرية التنقل من مكان لآخر متاحة كما كانت عليه سابقاً، وهنا ظهر نوع جديد من الهجرة، يقابل فعل الدخول إلى أرض دون الحصول على موافقة من السلطة الحاكمة فيها، وهي ما تعرف اليوم بالهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية.

لطالما شكلت الهجرة جزءاً من التجربة الإنسانية عبر مسار التاريخ العريق، وهي سمة بارزة لعصر العولمة والانفتاح على الآخر، تشكل في صورها النظامية ومنطلقاتها القانونية مصدر مهم لتحقيق ذوات الأفراد وتسجيل نجاحاتهم واستثمارهم لفرص الإبداع بكل ما يرافقه من مخرجات تنموية تستقطب اهتمام ورعاية حكومات البلدان المستضيفة، وعلى العكس من ذلك تتخذ الهجرة غير النظامية أو السرية إجراءاتها في منحى المخالفات القانونية التي تزج بصاحبها في دائرة المخاطر والتهديدات التي يمكن التعرض لها في بلدان العبور أو المقصد، ما يؤسس لمنطق الخسارة وضياع فرص استثمار حقيقي للمورد البشري الشبابي خاصة، لأنه الأكثر إقبالاً على الهجرة وتطلعاً لمسارها التغييرية في إصلاح أوضاعه.

إن تعقد مظاهر الحياة في عصر ما بعد الحداثة وتفاقم التهديدات وحجم المخاطر الحديثة ذات الصبغة الكوزموبوليتانية التي جعلت الجميع كما يؤكد "أولريش بيك" يعيش في مجتمع مخاطر

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إلييا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله عالمي تتنابه ثقافة الشك وفقدان الأمان ويسيطر عليه اقتصاد الخوف، جعل الجميع يعيد برمجة هرمية الاحتياجات الإنسانية، ولكن في ظل هيمنة نزعة اقتصادية مادية جارفة وتطلعات استهلاكية باتت تشكل موجها رئيسيا لحركة هجرة الأفراد، التي تضاعفت وتيرتها معلنة مظاهر تغلغل جديدة في فضاء الإطار غير الشرعي بعد تراجع فرص الهجرة ضمن الأطر القانونية والرسمية. وبذلك كان لزاما على التشكيلة الدولية وهيئاتها وضع ضوابط قانونية لتلك العملية في أبعادها غير الشرعية، خصوصا وأن التنظيم القانوني للهجرة حديث حدث نشأة الدولة القومية ذات الحدود والسيادة على أراضيها(المخادمي عبد القادر رزيق، 2012، ص17).

لقد فرضت العولمة بكل ما أسسته ودعت إليه من قيم الانفتاح ومنطق الحريات غير المقيدة وفكر الرأسمالية المتوحشة وفلسفة الهيمنة المادية إلى تكريس منطق الفوارق المعيشية بين دول الشمال ودول الجنوب، بين الدول الأوروبية وأمريكا المتوجة لتمثيل العالم المتقدم بصناعته المتطورة ومنظومة حقوقه الديمقراطية ورفاهية أسلوب المعيشة والحياة في إرجائه، وبين البقية التي يهيمن عليها التواجد العربي، وتحفظ لنفسها بعبارة الدول السائرة في طريق النمو، المفقترة لصناعة الآخر، والبعيدة عن مسارات تقدمه، والمتأخرة في تطبيقات الحوكمة والشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص التي من شأنها أن تُضعف قيمة المواطنة لدى شعوبها أفراد كانوا أم جماعات، فينتاب الواحد منهم شعور بعدم الثقة في نظامه الحاكم وفي نصوصه القانونية التي تحتفظ صرامة التطبيق والزامية التنفيذ على الطبقات الهشة الضعيفة، فيحدث أن تتراجع لدى الشعوب كل مسميات الديمقراطية والعدالة وفرص الحياة وأمل التغيير في الغذاء القريب، ليحدث في المقابل تنامي نزعة الهروب والفرار من تلك الأوطان إلى دول يُعتقد أنها تتمتع بمنطق الأفضلية، فتكون السبيل للهجرة غير الشرعية حتى لو كانت الوسيلة غير مضمونة لقوارب موت تحلم للوصول إلى "جنة الشمال وجنة العالم الأوروبي المتطور".

وفي هذا المعطى الاجتماعي المشكل للهجرة غير الشرعية، تبرز التنشئة الاجتماعية للفرد كعامل هام في بناء منطق التفكير في الهجرة وكيفية، إلى جانب نقاط التماس الاجتماعية التي تلعب دورا حاسما في صناعة "الوعي بالممكن" عند الشاب إزاء الحرق، فالمقاهي والملاعب والجامعات، كلها مؤسسات وفضاءات اجتماعية تتكون فيها جماعات رفاق وفق مبدأ الاهتمام المشترك من واقع الهموم اليومية المتقاسمة والمشاريع المستقبلية لتجاوز تلك الصعوبات، لهذا قد تكون الهجرة غير الشرعية "الحرق" أسمى مظاهر التثبيث بالحق في الحياة، والذي نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (UDHR, article 03) وقد تفسر بكونها ميكانيزم دفاعي يقوم به الإنسان هربا من واقع معيش لا يتيح له فرص إشباع حاجاته إلى واقع يمنحه فرص التعبير عن ذاته وربما تحقيق غاياته، إلا أن تلك المحاولات ما تلبث أن تصبح قضية حياة ومشروعا تتأسس عليه مشاريع أخرى قصد الارتقاء بنوعية وجود الحياة المعيشة.

وتعتبر الجزائر إحدى أبرز الدول المصدرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ تداولت الإحصائيات الرسمية أرقاما خطيرة عن محاولات هجرة غير سرية تجاوزت خلال الثلاثي الأخير من سنة 2019 في اليوم الواحد ما يفوق المائة والعشرون شخصا، كما ورد في

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله

إحصائيات نشرتها الرابطة الوطنية لحقوق الإنسان عن إحباط محاولات هجرة غير شرعية لـ 3983 مهاجرا غير شرعي منذ 01 جانفي 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2018، من بينهم (287) نساء، وأيضا هناك ألف ومائة وستة وعشرون (1126) شخص قاصر. (موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، 2019) إن هذه الأرقام الإحصائية تحيلنا إلى افتراضات مأساوية إزاء الأوضاع الاجتماعية لهؤلاء الحراق، وإلى نوعهم الاجتماعي ومستوياتهم العمرية، إذ حدث في الآونة الأخيرة استمرار نمط المهاجر المتعلق بالرجل أو الشاب في عمر الأهلية القانونية، ليتم الإعلان عن اكتساح مشهد غريب وجديد في المجتمع الجزائري، إنه مشهد يؤسس لتعددية البراديغم، فيطرح أكثر من نمط مستحدث ليعبر عن نمط المهاجر غير الشرعي للمرأة العجوز، للمرأة الحامل، للفتاة الصغيرة وللرضيع المغلوب على أمره. ولمواجهة تفاقم هذه الأوضاع وسوء انعكاساتها ليس فقط على الأمن الداخلي للبلد بل وحتى على تشويه صورة الدولة على المستوى الخارجي، فقد لجأت السلطة الجزائرية إلى مواجهة الحرقه قانونا بمواد ردية تصنفها في مصاف الجرائم المنظمة، كما أصدر المجلس الإسلامي الأعلى فتوى تحريرية بخصوصها، غير أن النص القانوني وموقف الهيئة الدينية قد لا يقدم حولا اجتماعية لهذه الفئة من المجتمع الجزائري بقدر ما يشكل محاولة احتواء تثنى.

يهدف هذا المقال من منطلق طبيعة المنهج الوصفي المستخدم والمتوافق مع طبيعة هذه الدراسة إلى مقارنة ظاهرة الهجرة غير الشرعية برؤية سوسيولوجية في سياق مجتمع مخاطر دولي مع احترام الأطر القانونية للظاهرة وفق المنظور الدولي والمحلي الجزائري، والوقوف عند بحث ومناقشة دوافع هذا الفعل ومدخلاته القوية الباعثة في شخص الحراق القرار النهائي للهجرة، ثم انعكاسات هذه الظاهرة وآليات مقاربتها من الناحية القانونية على المستوى الدولي وما يمليه اتفاق المجموعة الدولية، ثم على المستوى المحلي للقانون الجزائري. وعليه تطرح التساؤلات التالية:

-كيف يمكن رصد الخلفية التاريخية للهجرة غير الشرعية وتفاقم انتشارها في السياق الدولي الراهن؟

-كيف يمكن تفسير الهجرة غير الشرعية كفعل اجتماعي في الفكر السوسيولوجي؟

-ما هي الدوافع الباعثة لتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر؟

-ما هي التوجهات القانونية والإجرائية في كل من المقاربة الدولية والجزائرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

2. الإطار المفاهيمي:

1.2 الهجرة:

يعرف محمد عاطف غيث الهجرة (Immigration) في كتابه قاموس علم الاجتماع على أنها حركة دائمة نسبيا يقوم بها فرد أو جماعة تتخطى الحدود السياسية نحو منطقة أو مجتمع (محمد عاطف غيث، ص 289) ، وترد الهجرة في قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية على أنها الارتحال إلى بلاد معينة، أو الانضمام إلى المجتمع الذي يهاجر إليه بحيث يصبح عضوا

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله
جديدا فيه أو الخروج من المجتمع الأصلي الذي ينتمي إليه المهاجر بالنزوح والانضمام إلى
مجتمع آخر (مصلح الصالح، 1999، ص267).

أما اصطلاحا تعرف المنظمة الدولية لهجرة، "الهجرة" بأنها: فعل المغادرة من بلد أو الخروج منه
قصدا للإقامة في بلد آخر، وتنص حقوق الإنسان العالمية على حرية الأشخاص في مغادرة أي بلد
بما في ذلك بلدهم الأصلي، إلا في ظروف محددة يجوز للدول فرض قيود شخصية على الفرد
إزاء مغادرة أراضيها. (Glossary on migration, 2004, p21)

2.2 الهجرة غير الشرعية:

تحدد المنظمة الدولية للهجرة جملة من الشروط إزاء مشروعية الهجرة، إذ تعد الهجرة الدولية
المخالفة للإطار القانوني لبلد المنشأ أو العبور أو الاستقبال "هجرة غير شرعية" (**Illegal**
immigration)، ويعتبر المهاجر الذي لا يتوفر على وثائق السفر وتأشيرات الدخول إلى بلد
أجنبي، أو على رخصة العمل به، وليس مقيما بصفة دائمة بالبلد الأجنبي، أو يواصل الإقامة به
بعد انتهاء صلاحية تأشيرته، مهاجرا في وضعية غير قانونية. ويطلق أيضا على المهاجرين غير
الشرعيين في اللغة المتداولة "مهاجرون بدون وثائق"، "مهاجرون سريون"، أو "مهاجرون غير
قانونيين". من وجهة نظر الدولة المستقبلية، يعتبر الدخول والإقامة غير شرعيين عندما لا يتوفر
المهاجر على الترخيص الضروري أو الوثائق التي تخول له الدخول إلى البلد والإقامة فيه، كما
أن المهاجر الذي يدخل البلد بصورة قانونية، أي بالتقيد بالقوانين، لكنه يظل مقيما بعد انتهاء
صلاحية التأشيرة أو غيرها من سندات الإقامة يعتبر في وضعية غير قانونية، أما من منظور بلد
المنشأ، تتمثل الهجرة غير المشروعة في عبور المهاجر حدودا دولية لبلد المنشأ دون جواز سفر
أو غيره من وثائق الهوية أو السفر (دليل التكوين الأساسي للمنظمة الدولية للهجرة، 2010،
ص15-16).

3.2. الحرقة:

إن محاولة تقصي المعنى الدلالي للحرقة كمصطلح يشير إلى معان متعددة، تختلف باختلاف
سياقاتها الاجتماعية، فالحرقة كمصطلح متداول في الأوساط الشبابية (الحرقة - الحراقَة) تعني أن
صاحبها يلغي كل الموانع القانونية للسفر وأيضا هو تعبير مجازي "يحرق أوراقه" وهو إخفاء
هويته الأصلية ولا يحمل وثيقة رسمية تثبت هذا عند خوضهم هذه المغامرة (كيم صبيحة،
ص27).

إن مصطلح الحراقَة المتداول والذي ترجمه الجزائريون لدلالة على صفة المهاجر غير الشرعي،
الذي يحرق القانون بمعنى يتجاوزه ويخترقه، فلا يتمكن من الحصول على التأشيرة والدخول
النظامي القانوني لدول المهجر، وهي بالنسبة للجزائر ثم المغرب وتونس على التوالي حسب قوة
التقديرات تنصدرها الواجهة الفرنسية بحكم ماضي العلاقة الاستعمارية، وحيث لا تعد الهجرة
بالنسبة للشخص أو الأشخاص الحراقَة هدفا في حد ذاتها، ولكنها مرحلة مفروضة في مسار

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله حياتهم بفعل قساوة ظروفهم المعيشية، وبهذا المعنى فالحرقة توفر لهم فرص الاستغناء وتحسين ظروف حياتهم وتلبية المتطلبات والتي هي في أساسها مادية ذات طبيعة اقتصادية. وحيث أنه مع الوقت تحولت هذه الحرقة إلى فعل عادي مقبول اجتماعيا ويحظى بالشرعية من حيث تركيز مقاربتة على أنه فعل تطويري لتغيير الواقع المعيش المؤلم والمتردي.

(Tetu marie-therese, 2005, p159)

4.2. حقوق الإنسان:

الحق لغة نقيض الباطل، وجمعه حقوق حقائق، وليس له بناء أدنى عدد وحق الأمر يحق ويحق حقا وحقوقا: صار حقا وثبت، قال الأزهرى : معناه وجب ويجب وجوبا، وحق عليه القول أحققته، وفي التنزيل (قال الذين حق عليهم) أي ثبت وحقه وحققه: صدقه. أما الإنسان أصله إنسيان لأن العرب قاطبة قالوا في تصغيره: أنيسيان، فدللت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم، والإنسان اسم جنس لكائن حي مفكر قادر على الكلام المفصل والاستنباط والاستدلال العقلي، يقع على الذكر والأنثى من بنى آدم، ويطلق على المفرد والجمع.

أما حقوق الإنسان (**human rights**) فهي التمتع بالمزايا والحقوق والواجبات التي يتمتع بها الآخرون دون تمييز على أساس الجنس أو الجنسية أو الدين أو اللغة أو اللون، وهي أيضا الحقوق التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صادقت عليه الأمم المتحدة سنة 1948، ولقد شكل الإعلان خطوة تاريخية بعد ويلات الحرب العالمية الثانية، وينص الإعلان في مادته الأولى: يولد الناس أحرارا وسواسية في الكرامة والحقوق، فكلهم يتمتعون بالعقل والضمير وعليه ينبغي أن يعامل بعضهم البعض بروح الأخوة، وتنص المادة الثانية : يتمتع كل إنسان بالحقوق الواردة في هذا الإعلان دون النظر على عرقه أو لونه أو جنسه أو ديانتة أو انتمائه السياسي أو مركزه الاجتماعي أو آرائه أو أصله أو ملكيته أو ولادته أو أي ميزة أخرى قد تكون له (الدليمي عباس فاضل، 2017، ص60). وكثيرا ما يتم التعبير عن حقوق الإنسان العالمية، وتضمن، بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، والقانون الدولي العرفي، ومبادئ عامة، أو بمصادر القانون الدولي الأخرى. ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان).

3. الخلفية التاريخية للهجرة غير الشرعية وتنامي معدلاتها في السياق الدولي الراهن

1.3 المحطات التاريخية للهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط:

تميز القرن العشرين بقرن الهجرات غير الشرعية بامتياز، حيث أن كل عمليات الهجرة التي جرت من الجنوب إلى الشمال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي كانت تتحدد وفقا

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله
لحاجة المجتمعات الشمالية وأيضاً وفق شروط أوروبية صارمة، وقد مرت الهجرة السرية على
مستوى الحوض المتوسطي بعدة محطات يمكننا استعراضها كالتالي:

1.1.3. المرحلة الأولى : قبل سنة 1985:

اتسمت هذه المرحلة بحاجة الدول الأوروبية إلى مزيد من العمالة من دول الجنوب، فكانت متحركة
في حركة تدفق المهاجرين، وأهم ما اتسمت به تلك المرحلة أن المهاجر الجنوبي فهم قواعد اللعبة
في دول الشمال حيث بدأ يبلور خطابات تتضمن مطالب حقوقية داخل المجتمع المستقبل، وبالتالي
فان تلك المقدمات كانت مساعدة للمهاجرين حتى يتمددوا وبشكل قوي في غفلة من الأنظمة
الأمنية الأوروبية.

2.1.3. المرحلة الثانية: من 1985 إلى 1995:

اتسمت هذه المرحلة ببداية ظهور إفرزات سلبية بين المهاجرين الذين وفدوا إلى الدول المتطورة
بصورة شرعية ومزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين، وقد تزامن ذلك خاصة عندما تم غلق مناجم
الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا، التي كانت تستوعب أغلب المهاجرين آنذاك.
في المقابل تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة اتجاه الشمال مما أدى إلى غلق الحدود أمام
المهاجرين المتدفقين، رغم وجود اتفاقيات دولية صادرة عن منظمة الأمم المتحدة 1990، تهدف
لحماية العمال، إلا أن الدول الأوروبية تحفظت بشأنها أي أن الرغبة الأوروبية كانت تهدف إلى
التعاطي مع هذه الظاهرة الجديدة وفق صيغ جديدة حتى ولو كانت على حساب الحقوق التي
تضمنها المواثيق الدولية التي تكفل الحق في التنقل.

3.1.3. المرحلة الثالثة: من 1995 إلى وقتنا الراهن:

تميزت هذه المرحلة بالطابع الصارم، الذي انتهجته الدول الأوروبية كسياسة أمنية بخصوص
التجمع العائلي، وأبرمت اتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين،
ومورست دبلوماسية "الأبواب الموصدة" التي كانت نتيجتها وكرد فعل على ذلك الهجرة غير
الشرعية بصورة غير قانونية.(المخادمي عبد القادر رزيق، 2012، ص 20).
كما اتسم التعامل مع الجالية المسلمة بكثير من القسوة ومظاهر العنف غير الرمزي الذي يمتد في
حالات عدة إلى مظاهر الإساءة العلنية، خصوصا بعد أحداث 2001/09/11، التي عرفتها
الولايات المتحدة وما أثارته من موضوعات كالأمن القومي والإرهاب، وخاصة في أوروبا
الغربية، حيث انتشر الإسلام كديانة جديدة رئيسية، واتهام المحتجين في فرنسا سنة 2005، ضد
الرسومات المسيئة للرسول الكريم ص وما أثارته من ضجة كبيرة، رغم أن المحتجين ليسوا
مهاجرين وإنما مواطنين فرنسيين أصليين، وكان سبب التظاهر أيضا هو موقف إنكار الحقوق
المتساوية والعنصرية الصارخة التي تتبناها الدولة.

2.3 خلفية تاريخية عن الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

يتأثر السياق التاريخي للهجرة والهجرة غير الشرعية من الجزائر إلى الدول القريبة من السواحل
الجزائرية بالعديد من الدوافع التقريبية التي دفعت الجزائريين إلى الهجرة شمالا، بدأ بالوجود

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.ليليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله العثماني وصولا إلى الاحتلال الفرنسي الذي يعدا شكلا من أشكال الهجرات، غير أنه ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وجدت الحكومة الفرنسية آنذاك بالجزائر مصدرا خصبا لليد العاملة، واستمرت هذه الهجرة رغم حصول البلدان المغاربية على استقلالها السياسي، فوترت الهجرة لم تتراجع بل ارتفعت خاصة بعد أن وجد العديد من سكان القرى أنفسهم بدون شغل لتشهد الجزائر بعد الاستقلال هجرة قروية ضاعفت من مشاكل المدن، حيث انتشرت دور الصفيح لتطفو مشكلة البطالة والتشغيل على السطح، في نفس الوقت كانت فرنسا تعيش أزمة ركود اقتصادية ولكن من نوع خاص، ففرنسا بعد الحرب العالمية الثانية فقدت الآلاف من شبابها خلال الحرب، ولأجل إعادة بناء ما دمرته الحرب كانت في حاجة ماسة إلى موارد بشرية.

لهذه الأسباب لجأت فرنسا إلى إبرام اتفاقيات شراكة تخص هجرة اليد العاملة مع دول المغرب العربي في بداية الستينات، هذه الهجرة إلى أوروبا سوف توازيها إرشادات وتوجيهات من طرف الدولة، خاصة في مطلع السبعينات وذلك لفشل مخططات التنمية في امتصاص أفواج البطالة، فعملت الدولة على تشجيع الهجرة عبر سياسات مناسبة وكذا تطوير وتنظيم الأجهزة الإدارية الموجهة للهجرة لتقديم الخدمات الاجتماعية للمهاجرين خاصة وأن عائلاتهم كانت مهمة من العملة الصعبة، ان هذا التشجيع الصريح للهجرة وجد صدق لدى كل الفئات المهمشة ليرتفع عدد المهاجرين ولم تعد الهجرة تقتصر على فرنسا، بل تم الوصول إلى كل أوروبا خاصة الدول التي ربطتها بالجزائر اتفاقيات تخص هجرة العمال كهولندا ايطاليا وألمانيا وفي وقت لاحق إسبانيا، إلا أنه وإبان النصف الثاني من عقد السبعينات تقلصت الهجرة الجزائرية نتيجة تأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية على اثر الأزمة البترولية لسنة 1974، بعد ذلك اتخذت معظم دول أوروبا إجراءات وقوانين لإيقاف تدفقات الهجرة، بعد أن مست البطالة العمال الوطنيين، وتنامت أحقاد الأوروبيين وعنصريتهم على العمالة الوافدة، ونتيجة لذلك اتخذت معظم دول أوروبا إجراءات لإيقاف الهجرة، ففي فرنسا أعلنت الحكومة في سنة 1974 عن إيقاف الهجرة، وفي نفس السنة تقدمت سويسرا بمشاركة قوانين للحد منها، وفي نفس السياق أوقفت ألمانيا وكذا الدانمرك الهجرة سنة 1973، والسويد والنرويج سنة 1974، وفي نفس الوقت لم تعد هذه الدول تسمح للمهاجرين بلم الشمل، حيث أخضعت التجمع العائلي لمراقبة إدارية صارمة، وعموما تعتبر سنة 1974 سنة الحول مرجعية في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى أوروبا، إذ شجعت هذه الأخيرة المهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية على العودة إلى بلدانهم الأصلية مقابل منح وتشجيعات مالية، ومع بداية سنوات الاستقلال شهدت الجزائر هجرة " من الطلبة نحو أوروبا من أجل استكمال دراستهم الجامعية في عدة شعب الطلب الصيدلة، والهندسة، وكانت الجامعات والمعاهد الأوروبية وخاصة الفرنسية تفتح أبوابها في وجه الطلاب الجزائريين المتفوقين، حيث عملت على استقطاب الأطر المؤهلة وتسهيل اندماجهم في المجتمعات الأوروبية فتكونت بذلك جالية مؤهلة ومثقفة في أوروبا إلى جانب العمال، وإدراكا من الدول الأوروبية بأن أزمته الاقتصادية تستدعي إيقاف تدفقات المهاجرين القادمين من دول الجنوب اتخذت فرنسا إجراءات أمنية صارمة، تمثلت أساسا في فرض التأشيرة Visa لتزايها الوطني منذ سنة 1986، تلتها بعد ذلك دول المجموعة الأوروبية، التي وضعت قوانين دقيقة للتحليل من عدد الحاصلين على التأشيرة وتكرس ذلك من خلال التوقيع

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أبن النية عبد الإله

على اتفاقية شينغن (Schengen Agreement)، خاصة بعد توقيع إسبانيا التي فرضت تأشيرة الدخول إلى أراضيها سنة 1991، ولكون معاهدة ماستريخت (Maastricht Treaty) تنص على رفع الحواجز الجمركية والمراقبة الحدودية بين دول أوروبا مع ضمان حرية تنقل البضائع والأشخاص الأوروبيين وزجر الباقي، فإن دخول التراب الإسباني من المفروض أن يكون صعبا، لأن المرور من إسبانيا إلى باقي دول "شنغن" جد سهل، وحرصا منها على تأمين الحدود الخارجية قدم الاتحاد الأوروبي مساعدات لإسبانيا وإيطاليا لتعزيز الحدود الجنوبية.

إضافة إلى هذه التدابير شهدت الجزائر تدهورا لأوضاعها الاقتصادية لغياب سياسة تنموية شاملة، والنتيجة هجرة قروية نحو المدن بكل ما تطرحه من مشاكل ديمغرافية، ناهيك عن أفواج المعطلين التي تصدرهم الجامعات والمعاهد عبر ربوع الجمهورية، وغياب سياسات فعالة لاستيعابهم في سوق العمل، فلم يبق أمام الشباب الجزائري من حل غير ركوب مخاطر المتوسط وتحمل إهانات الأوربيون، كل هذه الأسباب وأخرى كانت سببا في ظهور الهجرة السرية خاصة مع مطلع الثمانينات حيث اتجهت الأفواج الأولى من المهاجرين السريين نحو شبه الجزيرة الإيبيرية، ومع النجاح الذي حالف هذه الأفواج نشأت شبكات من المهربين تعمل على تهريب البشر. لهذا كانت ظاهرة الهجرة السرية كرد فعل طبيعي مقابل القيود المفروضة على حرية التنقل بين الدول تبدو مقبولة عندما يتعلق الأمر بأشخاص راشدين يعون جيدا مخاطرها وقادرين على تحمل آثارها في المستقبل ويختارون طرقا انتحارية للهروب من وطنهم، حتى أصبح الحديث عن ظاهرة الهجرة السرية للشباب الجزائري نحو أوروبا أمرا واقعا لا مفر منه (زهير حطب، 2015، ص 72-75).

4. الهجرة غير الشرعية في الفكر التنظيري والسوسيولوجي :

إن الدراسة العلمية لظاهرة الهجرة غير الشرعية وبحث منظومة دوافعها برؤية تحليلية تقتضي الرجوع إلى التراث النظري السوسيولوجي، وسيتم الوقوف عند اسهامات منظور الدافعية لدى كل من إيميل دوركايم وإبراهيم ماسلو.

1.4. الهجرة غير الشرعية وهرمية الحاجات الماسلوية:

في مقال **A Theory of Human Motivation** يشير أبراهم ماسلو (1908-1970) إلى أن الحاجات الأساسية تنقسم إلى 5 مستويات: الحاجات السيكولوجية والبيولوجية (حاجات البقاء)، حاجات الأمن والسلامة، حاجات الحب، الحاجة إلى التقدير، الحاجة إلى تحقيق الذات، إضافة إلى تحفيزنا من خلال الرغبة في الحصول أو الحفاظ على مختلف الظروف التي تحقق الرضا والراحة مع بعض الرغبات الفكرية الأخرى، وهذه الأهداف القاعدية مرتبطة ببعضها البعض بشكل هيررشي ترانتي (Maslow, Abraham H, 1943, p370-396)، لقد وجد في أعمال "أبراهم ماسلو" إحدى المحاولات الأصلية للتعامل مع نظم الحاجات المركبة، إذ يشير إلى أن الحاجات يمكن أن توصف بدقة وبوضوح بواسطة الهرمية المرتبة من الحاجات البسيطة إلى الأكثر تركيبا، وبالتالي تصبح الحاجة مهيمنة ومسيطر عليها عندما يشبع فقط الحاجات الأدنى من هذه الهرمية. وتبعاً "لماسلو" نجد الحاجات الفسيولوجية أساس نظرية الدافعية حيث نراها مهيمنة

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إلييا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله مسيطرة في حالة عدم اشباعها(عادل عز الدين الأشول، 2008، ص108) فالحاجات توجهنا للتصرف بطرق تزيد من احتمال اشباعها، وهكذا تحفز الحاجات السلوك ويجب تلبيتها لكي يحصل النمو السيكولوجي، وقد كتب أبراهام ماسلو أنه عندما يكون للناس حاجات خاصة غير مشبعة جيدا تميل كل فلسفتهم المستقبلية للتغير، وبالنسبة للرجل الذي يتضور جوعا إلى أقصى الحدود، يمكن أن يعرف اليوتوبيا ببساطة على أنها المكان الذي يوجد فيه وفرة من الطعام، إنه يميل للتفكير إذا ضمن فقط وجود الطعام لبقية حياته، فسوف يكون سعيدا تماما ولن يطلب أي شيء آخر. (تيم كاسر، 2017، ص55-61).

واسقاطا على موضوع دراستنا، يجد الباحث لواقع الشباب الجزائري المقدم على الهجرة غير الشرعية، تصادمات قيمة وتجاوزات مرحلية في عملية اشباع حاجاتهم المرتبة حسب هرم ماسلو، فالهرم وفق المعطى الاجتماعي الجزائري هرم مقلوب، يظهر ذلك جليا في الأهداف الرتيبة اليومية التي يسعى إليها الشباب، والتي تستمد قيمتها من المجتمع نفسه، والأخير هو الذي يحدد قيمة الأهداف ويعطيها المعنى الاجتماعي، فثالث العمل والسكن والزواج يشكل نموذجيا، الحياة التي يريد أن يعيشها الجزائري بل وتشكل الصورة الكاملة لفكرة تحقيق الذات، وبالتالي انقلب الهرم أو حدث اختزال لمستوياته الوسطية، حيث تقارب المستوى الأدنى مع الأعلى وأصبحت حاجات القاعدة تشكل تحقيقا للذات، فانعكس ذلك بشكل قوي على قرارات الشباب وطرق توجيهها التي تمثل لمنطق الحاجة ببعديها البيولوجي والاجتماعي، ثم سبل اشباعها على النحو الذي يحقق الرضا الذاتي ويحظى بالشرعية المجتمعية، والتي أسست في كثير من الحالات لدى عديد المجتمعات العربية ودول المغرب العربي تحديدا والجزائر بشكل خاص لثقافة بدأت تتغلغل بين الفئات الهشة للمجتمع تروج لأفكار وتعمل على بث تمثلات لشرعنة الأفعال والممارسات المندرجة في دائرة الهجرة غير الشرعية والاعتراف بأدوار البطولة الشجاعة لفاعليها رجالا كانوا أم نساء ولكل من يندرج تحت ولايتهم ممن لم تكتمل بعد أهليتهم القانونية.

2.4. الهجرة غير الشرعية والمقاربة الدوركامية:

في محاولة لتفسير إقدام الشباب على مغامرة الهجرة غير المشروعة من منظور التحليل الدوركامي (1858-1917)، يحاول كل من نجيب بخوش، وسعاد سراي أن يميزا بين ثلاثة أشكال للهجرة غير المشروعة هي:

-الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلا من أشكال الانتحار الأثاني: الذي يحدث نتيجة النزعة الفردية المتطرفة لدى الشاب، وانفصال الشاب عن الثقافة التي يعيشها، ويأتي هذا النمط السلوكي نتيجة مباشرة لضعف التماسك الاجتماعي أو التعاضد بحسب نظرية دوركاييم، فلا يجد المهاجر في موطنه الأصلي من يساعده أو يقف إلى جانبه في معالجة مشكلاته ما يجعل قرار الهجرة غير المشروعة بالنسبة إليه حلا أساسيا لمشكلاته في موطنه الأصلي، وتصبح الهجرة غير المشروعة من الاستراتيجيات الحيوية لمجابها مصاعب الحياة بالنسبة إليه.

-الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلا من أشكال الانتحار الإيثاري: هو الشكل الذي يبرز مع قوة التماسك الاجتماعي، ويحدث هذا النمط السلوكي الذي يعد شكلا من أشكال الانتحار مع وجود

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.ليليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله
الارتباط القوي مع الجماعة، ونتيجة صعوبات العيش وتحدي الشروط القاسية يجد الشاب نفسه مدفوعا إلى الهجرة لتوفير شروط حياتية أفضل له ولأسرته ما يدفعه إلى الانخراط مع جماعات أو أشخاص آخرين مشبعين بفكرة الهجرة غير المشروعة.

-الهجرة غير المشروعة بوصفها شكلا من أشكال الانتحار الأنومي: وهي تحدث في حالات كثيرة أهمها انحلال النظم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية في المجتمع، واضطراب الحياة السياسية والاقتصادية، وظهور فجوة ثقافية تفصل بين الأهداف التي يسعى إليها الفرد وبين الوسائل الشخصية التي يملكها في حوزته، وبصيغة أخرى التناقض بين الأهداف التي يتطلع إليها والقدرة على إنجاز هذه الأهداف. ومن حيث النتيجة، فإنه تبعا لنظرية دوركايم فإن المهاجر غير القانوني يجد نفسه غير قادر على الوصول إلى أهدافه المشروعة بالوسائل المتاحة أمامه، بسبب عدم توافر الفرص الوظيفية المناسبة، أو بسبب عدم قدرته على الاندماج في الثقافة المجتمعية السائدة ما يجعل خيار الهجرة غير المشروعة شكلا من أشكال الانسحاب، وتتنطبق عليه في هذه الحالة شروط ما يسمى بحالة اللامعيارية التي تحدث عنها دوركايم، وهي تنطوي على بعدين أساسيين هما: مخالفة القيم والمعايير السائدة في المجتمع؛ لأن الهجرة غير المشروعة، تعد في وجه من وجوهها، مخالفة للأعراف السائدة، ولهذا تعد شكلا من أشكال الانحراف، كما أن الهجرة غير المشروعة تأتي نتيجة التقليد الذي مارسه الشاب بتأثير جماعات الأقران ووسائل الاتصال وغيرها من العوامل التي تدفع الشاب إلى الهجرة (أحمد عبد العزيز الأصفر للحام، 2016، ص74-75).

5. العوامل الدافعة لتنامي معدلات الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

1.5. المناخ الاجتماعي والحرق (الهجرة غير الشرعية) في الجزائر: يتشكل الواقع الاجتماعي في الجزائر وفق دلالات وصيغ اجتماعية خاصة تحمل مفاهيم وافكارا ونظما معرفية تشكل تمثلات واتجاهات الفرد وتوجه منظومة سلوكه، الذي يخضع غالبا لخصوصية المعطى الثقافي، وما يؤثر فيه من قيم -حسب المعتقد المجتمعي وبالأخص الشبابي، أنها قد استنفدت طاقتها الإيجابية بفعل ظروف مجتمعية وظواهر، لتعم صناعة البدائل المدمرة من يأس وتذمر وعزوف عنالمشاركة في مسرح حياة اجتماعية صار يقودها الفشل المنظم المنبعث عبر مؤسسات التنشئة الاجتماعية على اختلاف مستويات أدائها ونظم ممارستها، فتكون النتيجة مخراجات شبانية تدفعها حيوية طاقتها لطلب الحياة والاستمتاع بمظاهرها، وترد طلبها للحياة تناقضات النظام الاجتماعي.

إن خطاب اليأس في تفاعلات نقاط التماس الاجتماعية يعكس حالة من فقدان الأمل، إذ يدعو صراحة للهجرة غير الشرعية، فيخطب الشباب بعقلانية أدائية تبحث الوصول إلى الغاية وتحقيق الهدف دون إيلاء اهتمام للكيفية، لكنه بالمقابل يحمل دلالات البحث عن المعنى الذي فقده الحراق "الإنسان" في النظام الاجتماعي الذي نشأ فيه، والذي حرمه من أساسيات وجود الغاية والمعنى للحياة بالنسبة إليه، "فالحرق" كمفهوم أنثروبولوجي تحمل في معناها تشكلا لتنشئة اجتماعية، درج على تشربها الفرد في بيئة وفرت الشروط الطبيعية لارتقاء المفهوم من الفكرة إلى الفعل

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله الاجتماعي، فما ان يصل الشباب في مجتمعنا إلى مرحلة المراهقة حتى يواجه بتيارات اجتماعية تختلف في التوجه والرؤى المفسرة لجوهر الحياة ، لكنها تتفق في التصادم معه ومع منطقها، هذا التناقض الرهيب الذي يواجه الشاب الجزائري يهدم أفكارا وقيم أخرى، غير أن الثابت هو مفهوم الهجرة (تحديدا غير الشرعية) الذي يشكل قناعة اجتماعية تعكس رفضا للواقع الاجتماعي الراهن ، شأنه في ذلك شأن بقية القناعات الموروثة اجتماعيا.

هذا وللخطاب السياسي في الجزائر دور في تشكيل المعطى الاجتماعي بشكل عام وفي صناعة الحرقة بشكل خاص كانعكاس لأزمة التسيير، إذ يشكل عدم نضج الحوكمة التسييرية ذات المنطلقات السياسية للمسار التنموي أحد أبرز العوامل الدافعة نحو هجرة الشباب بطريقة غير شرعية لافتقارها تكريس منظومة حقوقية بكل شفافية وعدالة، خصوصا مع غياب استراتيجية واضحة لمشروع مجتمع أكثر حقوقية وكفاؤة للفرص، إضافة إلى تراجع الحضور الدولي للجزائر ووزنها الدبلوماسي، ومعه تراجعت حتى قيمة الفرد الجزائري، كلها عوامل متفاعلة شكلت بيئة طاردة خاصة للشباب الجزائري، الذي يبحث عن حياة أفضل ويضحي بنفسه من أجل تحقيق هذا المقصد، ويظهر ذلك جليا في خطاب الحراقة أنفسهم من قبيل الشعار الشائع "لو كان جينا ليا بس ما نحرقوش لبلاد الناس" الذي يمثل محاولة من قبل الشباب لتصحيح المفاهيم المتداولة واطفاء الشرعية المجتمعية على أفعالهم التي تفتقر أي سند قانوني للتنفيذ.

ولعل المقاهي والملاعب، تعد أبرز نقاط التماس الاجتماعية التي يستهلك فيها خطاب الساسة من قبل الشباب، على نحو يفاضل فيه المواطن بين خطاب ينأى عن تطلعات الشباب وآخر يوجه لواقع ثان، فيبتعد كلاهما عن الواقع المعيش للشريحة الأكثر أهمية في المجتمع (الشباب)، كما تبرز أيضا مواقع التواصل الاجتماعي كتجمع افتراضي أفرز شكلا آخر من أشكال التماس الاجتماعي وزاد من فرص الترويج للحرقة كحل للأزمة، حل يتمظهر كشكل احتجاجي ولافت لانتباه العالم واسماع صوت المعاناة الذي ضاع في صخب لغة الخشب السياسية، خصوصا وأن العديد من "الحراقة" شباب سبق أن رفض طلبهم للحصول على تأشيرة ومن تم الدخول إلى أوروبا عالم احلامهم بطريقة قانونية نظامية.

والواقع أن هذا الاحتجاج وجد احتواء كبيرا من الاعلام الجديد، حيث كان لإعلام العولمة دوره في تأجيج ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ يعد ما تنقله وسائل الاعلام وشبكات التواصل الاجتماعي حافظا للشباب الذي أنهكته ظروفه للمجازفة بحياته على يحقق الأمل الذي ينشده، كما تزيينه وسائل الاعلام، كما يمكن لشبكات التهريب أن تستغل التقدم الذي أحرزته وسائل الاتصال في الوصول إلى عقول الشباب بالأفكار الهدامة والوعود الكاذبة، لأن هدفها الربح ولو على حساب الإنسانية (رقية سليمان عواشيرة، 2018، ص151).

ومهم جدا الإشارة أن عديد الواقعة في المنطقة الإفريقية (تحديدا الجزائر، المغرب، تونس) والتي تواجه تحديات التنمية وتعيش على وقع أزمات سياسية وتوترات اجتماعية، تحولت إلى مناطق عبور "ترانزيت" للعمالة الإفريقية المهاجرة نحو الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أو ما

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.ليليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله
يسمى "بالهجرة العابرة **Transit Migration**" ومن المحتمل وجود تغييرات لاحقة في
وضعية الدول من حيث الدور الذي تلعبه في تراتبية الهجرة العالمية. وقد سجل كذلك في هذا
العصر انتشار ما يعرف بـ "الهجرة الانتقائية" المستهدفة للكفاءات التي تجلب إلى أوروبا رعايا
إفريقيين بنسب كبيرة تم تدريبهم في بلدانهم الأصلية والإنفاق عليهم، وهو وضع أصبح يصفه
البعض "بالاتجار بالأدمغة" هل هو جائز؟ مقبول؟ مرفوض؟ أم هو أمر مفروض على هذه
الأدمغة بطريقة ما؟ صف إلى ذلك ما خلفته الثورات العربية من ارتفاع في عدد المهاجرين، سيما
المجموعات الوافدة إلى أوروبا تحت مظلة اللجوء والتي تكون محمية بمقتضيات الاتفاقيات
الدولية (بن صويح ليليا، 2014، ص21).

الحضور الكولونيالي في المشهد السوسيوثقافي للهجرة غير الشرعية:

لقد برزت الحرقة في المجتمع الجزائري بشكل ملفت مع نهاية التسعينيات التي عرفت فيها البلاد
اضطرابا أمنيا تزامن مع صيغ جديدة فرضتها الدول الأوروبية للدخول إلى أراضيها ما قلص من
فرص الهجرة، إلى جانب زيادة استفحال بيروباثولوجيا الممارسات الاستعمارية الجديدة في البنية
البيروقراطية للإدارة الجزائرية والقطاعات الحساسة ومفاصل الدولة الحيوية منذ الاستقلال
السياسي سنة 1962 إلى الآن، والتي تفق أساسا وراء الفساد كظاهرة إدارية واجتماعية، معرقة
بذلك مسار العملية التنموية بفعل مركزية التسيير واحتكار السلط التنظيمية والسيطرة على بؤر
إتخاذ القرار، وحتى اثاره الصراعات الثقافية والأيدولوجية،

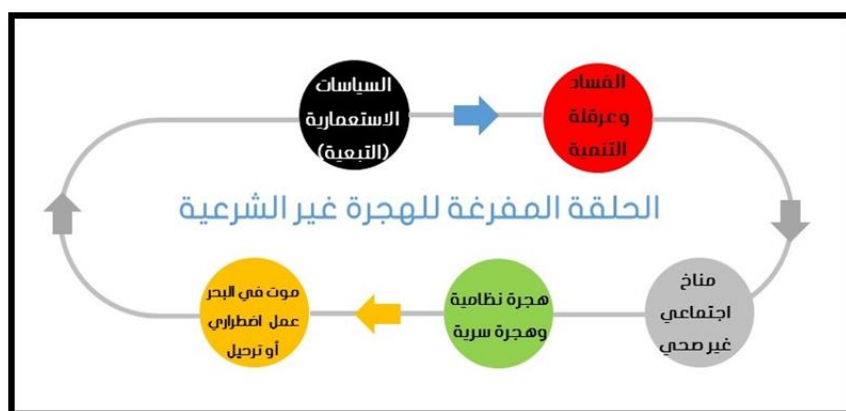
ففي شهر جوان 2019 أفاد الموقع المتخصص في الشأن المغربي Maghreb-intelligence
إلى حصول 50 ألف إداري وإطار جزائري سام على الجنسية الفرنسية، (Caterina
Lalovnovka, 2019) على الرغم من أن القوانين الجزائرية تمنع تمتع الإطارات السامية بغير
الجنسية الجزائرية(الدستور الجزائري 2016، ص08) للحيلولة دون تحك الأجنبي في اتخاذ
القرار وهو ما قد ينعكس سلبا على استراتيجيات التخطيط وبرامج التطوير التنظيمي وفرص
الإنجاز والتي كثيرا ما أحدث افتقار الشباب الجزائري إليها إلى تنامي معدلات سخطهم على
الأوضاع وعدم قدرتهم على مزيد من التحمل والصبر، فوقع الحسم لديهم وكانت النتيجة حرقه
بلا عودة.

إن مناقشة دوافع الهجرة غير الشرعية، تستدعي القيام بحفريات تاريخية للعوامل المؤثرة في
للظاهرة، ولعل العامل الاقتصادي هو من أكثر العوامل المغذية لها، إذ يبدو أن المشاكل
الاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية تدور في فلك النسق الاقتصادي وتلتزم الاعتراف بدوره
المحوري في استدامة أفعال الحرقة، والعامل الاقتصادي نفسه يرتبط ارتباطا تاريخيا
بالاستراتيجيات الكولونيالية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية في أوروبا، فالهجرة كظاهرة
طبيعية لم تكن بهذا الشكل قبل بروز الظاهرة الاستعمارية مع بدايات القرن الثامن عشر.

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.بن النية عبد الإله

وتؤكد العديد من الدراسات أن أوروبا تتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية في ما يخص موضوع الهجرة السرية أو غير الشرعية، فقسط كبير من رفاهيتها وتقدمها ناتج فائض القيمة التاريخي الذي جمعه إبان استعمارها المباشر لدول الجنوب، ولهذا لا يحق لها وفق منطق الأشياء، ان تحمل دول الجنوب مسؤولية حل مشكل يتجاوز إمكانياتها وطاقاتها، وأبعد من ذلك الوضع، هناك عوامل كانت نتاجا مباشرا أو غير مباشر لآثار المرحلة الاستعمارية ومنها أنظمة الاستبداد الوطني أو الأنظمة الموالية للغرب التي كانت عامل طرد ودفع إلى اللجوء، كذلك كان التمييز الديني والعرفي في مجتمعات شوه نموها وبنيتها وتكوينها الثقافي عمدا، مما أدى إلى حروب أهلية وسلوكات عنفية وإرهابية داخلية نزح بسببها الملايين إلى الخارج في هجرات أو طلبا للجوء، كما أن هناك قاعدة ذاتية أن "الحرقة"، ماهي الا ترجمة لواقع يشوبه الخلل وهي تعبير عن ردود فعل يائسة لشباب فقدوا أي إحساس بالموطنة والإنتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالاستقرار والأمان(فيروز مامي زراقة، 2014، ص240). ويمكن ابراز الشكل الموالي للتوضيح أكثر.

الشكل رقم (1): الحلقة المفرغة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر في إطار المتغير الكولينيالي.



المصدر: من إعداد الباحثين

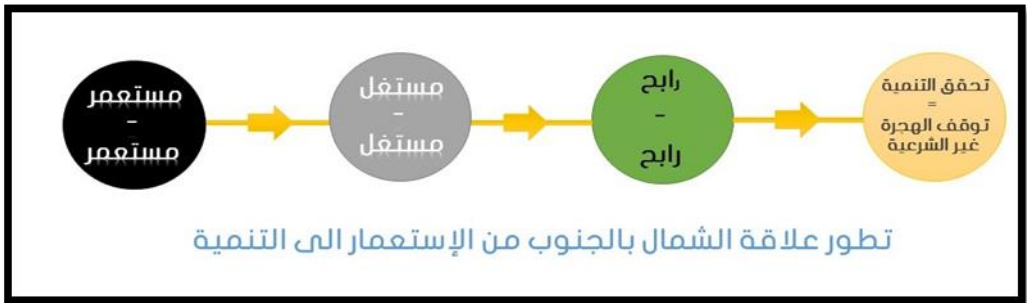
وغير بعيد عن هذا الطرح يذهب فريق من الباحثين إلى الجزم بأن الشاب الذي يخرج من بلده نحو ايطاليا أو اسبانيا يدرك تماما أنه سيخوض مغامرة قد تؤدي بحياته وتعرضه لجملة مخاطر وتهديدات، لكن أملة في الوصول إلى الضفة الأخرى والحصول على عمل، وبالتالي الحصول على نفود سيشجعه على ركوب المخاطر، وهذا ما جعل نسبة الهجرة السرية بين الشباب تزداد بوتيرة متزايدة رغم حجم المخاطر والتهديدات القائمة في ظل انعدام بديل يبعث لهم اشراقه أمل، وتعلقهم بسراب أوروبا الجميلة من خلال ما يسمعه وما يراه عبر وسائل الإعلام والاتصال

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله المختلفة، ولكن في آخر المطاف يصطدم هذا الشاب بالواقع المرير في تلك البلاد والذي يجره حتى إلى التسول أو أكثر من ذلك (غزالي محمد، 2015، ص 80-81).

إن المكون الكولونيالي لا يشكل العامل الوحيد في معادلة "الحرقة"، لكنه يبقى المحدث الرئيسي في علاقة الشمال بالجنوب، التي طبعها ثنائية مستعمر - مستعمر ، فإلى جانب الاستعمار البريطاني كانت فرنسا تشكل إحدى أقوى القوى الاستعمارية في العالم، لكن نفوذها تركز في حوض البحر الأبيض المتوسط والدول الإفريقية الشمالية والسهل الإفريقي، وحتى بعد حصول تلك الدول على استقلالها السياسي عمدت أقليات موالية لفرنسا (**Comprador** - الكومبرادور على إصطلاح ماو تسي تونغ) إلى إعادة نمذجة الاستعمار في شكل ، اداري، اقتصادي، ثقافي، بل وحتى انقلابات عسكرية ضد كل القوى التي تحاول التخلص من الهيمنة الفرنسية عليها، وإلى جانب الاستنزاف الاقتصادي لهذه الدول التابعة لفرنسا، ضمنت الأخيرة شبكة تصويت موالية لها في المحافل الدولية، الأمر الذي أفرز مناخا غير صحي في هذه البلدان المتضررة من السياسات الفرنسية وعرقل التنمية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتربوي.

إن التعمق جيدا في معطيات الواقع العربي والجزائري تحديدا يكشف أن الهجرة غير الشرعية مسألة تنموية بالدرجة الأولى لا مسألة أمنية كما يزج بها في بعض الدوائر، وعلى تعدد الأسباب التي تغذي ظاهرة الحرقة في الجزائر، فإنها تصب جميعا في منطقتين اجتماعيتين: واحدة ترتبط بالزبونية والسلطوية ومجمل الممارسات التي تؤدي إلى التوزيع غير العادل للثروة، لتصبح الهجرة غير الشرعية رد فعل يعبر عن رفض الوضع الاقتصادي القائم وعدم القدرة على التوافق معه حتى لو اقتضى الأمر المخاطرة بالنفس في أمواج البحر. وعليه يبقى المشروع التنموي في الجنوب مرهونا بتحول علاقته مع الشمال وارتقائها من ثنائي مستغل - مستغل إلى علاقة رابح - رابح ، مثلما تطورت من شكلها الأول مستعمر-مستعمر كما يبرزه الشكل الموالي.

الشكل رقم (2): يمثل تطور دلالات العلاقة الاستعمارية شمال/ جنوب



المصدر: من إعداد الباحثين

6. الهجرة غير الشرعية في المنظور الدولي:

إن تنامي تدفقات الهجرة غير الشرعية والتي تميل بطبيعتها إلى السرية، نتيجة تهرب المهاجرين من السلطات ودخولهم غي القانوني إلى بلدان العبور وبلدان المقصد، وما يمكن أن يتعرضوا له من مخاطر تهدد حياتهم، توقعهم أحيانا ضحايا لحالات اختفاء فيزداد اعداد المفقودين، وأحيانا أخرى تعرضهم للوفاة أو لمخاطر المتاجرة واستغلالهم جنسيا أو ارغامهم على العمل الجبري والزواج القسري أو نزع اعضائهم والمتاجرة بها، كلها تهديدات ألزمت المجتمع الدولي سرعة الاستجابة بمقاربة تشاركية تجسد منطق تعاون دولي كرسه الاتفاق العالمي من اجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2018) يقدم اطار تعاوني غير ملزم قانونا، يقر بأنه لا يمكن لأي دولة أن تعالج الهجرة بمفردها وذلك بسبب الطبيعة الكامنة العابرة للحدود لهذه الظاهرة، والتي تفرض ضرورة تكثيف التعاون الدولي لانتهاج سياسة المنطق الاستباقي، يلخصها الهدف (2) من هذا الاتفاق فيدعو إلى " تقليص الدوافع والعوامل المهيكلية السلبية التي تضطر الناس إلى مغادرة بلداهم الأصلي وذلك بالتزام الحكومات والدول بخلق ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية مواتية لأن يعيش الناس حياة سلمية ومنتجة وقابلة للاستمرار في بلدانهم ويلبون أمانهم الشخصية، مع كفالة ألا يجبرهم اليأس والبيئات المتردية على السعي لكسب العيش في مكان آخر من خلال الهجرة غير النظامية" تحقيق هذا الالتزام رهين بتعزيز سبل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستثمار في البرامج التي ترمي نحو تكريس منظومة تلك الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر وملاح اللامساواة الاجتماعية ونقص الغذاء وغياب شروط الصحة ومقتضيات العناية بها، وانعدام فرص متكافئة للتعليم ولعروض العمل بين النوع الاجتماعي وغياب سبل التمكين بوجع عام والتي تنصدر قائمة العوامل الدافعة بالأفراد إلى مغادرة بلدانهم الاصلية والمجازفة بالانخراط في تدفقات هجرة غير الشرعية كثيرا ما صارت سبلها في هذا العصر قوارب خاصة تروج باسم قوارب الموت.

ويستلهم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية فلسفة عمله وإجراءات تنفيذه من منطق حقوقي يستند للإعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وباقي المعاهدات الدولية في مجال حقوق الانسان، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبروتوكول منع الاتجار بالبشر، فعند عند وضع السياسات وأطر الحماية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ينبغي إيلاء الاعتبار لما يتعرض له الأفراد أو الأسر أو المجتمعات أو مجموعات المهاجرين في سياق محدد، دون التركيز حصرا على فئات معترف بها من المهاجرين الضعفاء، وبالتالي، ينبغي للدول، عند تقييم أو توقع ضعف الأفراد أو الأسر أو المجموعات، أن تعتمد دائما تقييما شاملا لعوامل الخطر والحماية لظروفها والموارد المتاحة لها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تختلف الاستجابات، وأن تميز بين الاحتياجات التي تتطلب استجابة فورية قصيرة الأجل وتلك التي تتطلب المنع، والنظر فيها على المدى الطويل، وينبغي توجيه الموارد لتلبية كلا النوعين من الاحتياجات دون التخلي عن المشاكل الهيكلية والطويلة الأجل(الحوار الدولي بشأن الهجرة، 2017، ص124).

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله

وقد شاركت العديد من الدول العربية والإسلامية، الأطراف في الشراكة الأورو-متوسطية في صياغة وتطوير معظم الإعلانات والاتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بتقنين وحماية حقوق الإنسان وأعلنت التزامها بها -ابتداء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948- (طارق عبد الحميد الشهاوي، 2009، ص 53) وهناك مجموعة من اتفاقيات حقوق الإنسان تحتوي على مجموعة من حقوق المهاجرين السريين وكلها تنص على عدم التمييز في التعامل مع المهاجرين السريين، فجدد مثلاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 02 منه: تنص على عدم التمييز في التمتع بكافة الحقوق والحريات بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، وهذا ما يعد تكريسا واضحا لمبدأ عدم التمييز حتى في التعامل مع المهاجرين السريين والمواطنين، وهذا ما تكفله أيضا المادة 02 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، بأن تكفل كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد الموجودين في إقليمها والداخلين إلى ولايتها دون تمييز، فمن بين الأشخاص المتواجدين على إقليمها المهاجرون السريون، التي هي حكم على المواطن طبقا مثل تلك التي تذكرها المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وكما تشير المادة 12 منه حقوق المقيم بصفة قانونية في حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان الإقامة وكذلك حرية المغادرة مع تقييد هذه الحرية حماية للأمن القومي والنظام العام والصحة العامة والآداب العامة أو حقوق الآخرين وحريةهم وهي لم تذكر المهاجر المقيم بصفة غير شرعية، فهو لا يتمتع بهذه الحقوق المذكورة في المادة 12، وتتطرق المادة 13 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية للضمانات المتوفرة للأجنبي المقيم بصفة قانونية حول عدم جواز طرده تعسفا (منصوري رؤوف، 2014، ص 38).

إن التوجهات الحديثة لمقاربة المجموعة الدولية تعاملها مع ملف الهجرة غير الشرعية لا تقف عند حدود الاستثمار وتفعيل إجراءاته على النحو المطلوب في مجال القدرات والتقنيات المتعلقة بإدارة الحدود والتصدي لوفود المهاجرين -المتطلعين لدول أوروبا المتقدمة والحالمين للعيش وسط شعوبها الإسبانية والإيطالية والفرنسية والانجليزية - ولكنها أصبحت أكثر تأثرا بمنطق المعالجة الاستباقية الوقائية المتوافقة مع فلسفة التنمية المستدامة 2030 ودعوتها ضرورة الارتقاء بظروف الحياة والمعيشة لبلوغ مستويات الرفاه الإنساني، فأصبح التزام المجتمع الدولي يتمحور حول تحسين حوكمة الهجرة وإدارتها بطريقة عقلانية تستوعب كل الأبعاد الاجتماعية والنفسية المؤثرة في الظاهرة، وذلك ما يفرض ضرورة الوقوف للاهتمام بالدوافع والعوامل الهيكلية الدافعة للأفراد نحو الهجرة، وهي في مجملها ظروف سيئة تستدعي مزيد من الرعاية والعناية لأنها لا توفر للأفراد فرص الحياة المرجوة كما أنها تحول دون بنائهم سبل عيش مستدام.

7. الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري:

تكفل المشرع الجزائري لأول مرة بموضوع الهجرة غير الشرعية في قوارب الموت، في التعديل الذي طرأ على القانون البحري سنة 1998، حيث حدد صراحة في احدى مواده السجن من 6 أشهر إلى 5 سنوات وغرامة مالية لكل شخص يتسلل خلسة في قارب بغرض القيام برحلة غير

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إلييا بن صويح، أ.ب.ن. النية عبد الإله شرعية (غزالي محمد، 2015، ص70) ، وفي إطار سلسلة التعديلات التشريعية التي تواكب التحولات التي يشهدها العالم، والرواج الكبير لظاهرة انتقال الشباب الجزائري إلى أوروبا بصفة غير قانونية، استحدثت المشرع الجزائري في قانون العقوبات بموجب تعديل 2009 (الجريدة الرسمية، 2009، ص04) المادة 175 مكرر01: دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة من 20,000 دج إلى 60,000 دج أو بإحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول تطبق كل نفس العقوبة على كل متخصص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. (قانون العقوبات الجزائري، 2015، ص76)

يلاحظ من خلال هذا النص أن تجريم الهجرة غير الشرعية يشمل الجزائري المهاجر بطرق غير شرعية، وكذلك المقيم الذي يغادر الإقليم بصفة غير شرعية، هذا ما يعكس أن الجزائر كدولة منشأ تجرم الهجرة غير الشرعية لمواطنيها وكذلك باعتبارها دولة عبور تجرم هجرة الأجانب المقيمين بداخلها عندما يعبرون بها بهدف الهجرة غير الشرعية إلى دول المقصد، وكل هذا تحت عنوان الجرائم التي ترتكب ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني.

لقد ذهب المشرع الجزائري إلى أبعد من ذلك عندما جرم تهريب المهاجرين في القسم الخامس مكرر 2 -المتضمن للمواد 303 إلى 303 مكرر 41 بالقانون 01/09 المؤرخ في 2009/02/25- من قانون العقوبات، إذ يعد تهريباً للمهاجرين القيام بتدبير خروج أفراد من التراب الوطني بصفة غير شرعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبغرض الحصول على منفعة غير مشروعة، فيعاقب على الجريمة التامة أو الشروع فيها بحسب أوصافها الاجرامية التالية:

ففي جنحة التهريب: يعاقب عليها بالحبس والغرامة، فتختلف جسامة عقوبة الحبس بحسب نوعية التهريب: تصل إلى 5 سنوات في التهريب البسيط و10 سنوات في التهريب المشدد وتعد ظروف مشددة لتوفر حالة الفاصرين المهربين، تعريض حياة المهربين وسلامتهم للخطر وترجيح ذلك لمعاملة غير إنسانية للمهاجرين وتتراوح عقوبة الغرامة لجنحة التهريب من 300000 إلى 500000 دينار جزائري.

أما في جنائية التهريب: تعاقب جريمة التهريب بعقوبة الجنايات لتغير وصفها الرامي بتوافر العناصر المادية التالية:

-إذا استعمل الجاني وظيفة لتسهيل ارتكاب الجريمة أو حمل السلاح أو التهديدية في تنفيذها.
-إذا تعدد مرتكبو الجريمة وكانت جماعة إرهابية منظمة.

وتتراوح عقوبة السجن من 10 إلى 20 سنة إضافة إلى الغرامة والعقوبة التكميلية والفترة الزمنية المقررة قانوناً، لا تطبق الظروف المخففة على مرتكب الجريمة ويستفيد من الأعدار المخففة

الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إيليا بن صويح، أ.بن النية عبد الإله
للعقوبة اذا قام بتبليغ السلطات في الحالات المنصوص عليها قانوناً(منصوري عبد الرؤوف،
2016، ص306).

8. خاتمة:

يقول الاقتصادي ألفريد صوفي: "اما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر واما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات" ، مقولة تلخص المقاصد الدافعة بالبشر لعزم قرار الهجرة والهجرة غير الشرعية تحديداً، فالغاية غاية ارتقاء بمستوى جودة الحياة، غاية قد يعبر عنها بشكل خاطئ فتعتبر جريمة في منطق قانون العقوبات، وهو التأويل الصواب لظاهر الفعل نحو الحرقة، لكنه في مضامينه العميقة محاولة بل مجازفة بما تحملها من استحضار منظومة قوية من المخاطر والتهديدات، للهروب من واقع بئيس في انصافه للحقوق وفي مقدمتها الحق في الحياة بكل ما ينبثق عنها من حقوق متتابعة للعيش الكريم ولحفظ كرامة الإنسان.

إن الإقرار الدولي بتنامي خطير لمعدلات الهجرة غير الشرعية وتصنيفها جريمة مستوفية الشروط والأركان بتبعاتها الجسيمة في استحداثها ظواهر موازية ليست أقل خطورة خاصة عندما يتعلق الأمر بالاتجار بالبشر ونزع اعضائهم والتعدي الجنسي عليهم وتعرضهم لأشد أنواع التعذيب، هي ممارسات تقع عرضة لها أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين المدفوعين بسبب ظروف نزاعات مسلحة وأعمال قاتلة وظروف معيشية صعبة وحالات استبعاد قاهرة وممارسات عنف وحشية، كلها أحداث ومعطيات فرضت على المجتمع الدولي مراجعة استعجالية لإعادة النظر في منطلقات سن القوانين إزاء ما يصطاح عليه بالحرقة، وإعطائها بعداً إنسانياً يتماشى مع التوجهات العالمية في التعامل مع القضايا الاجتماعية ذات الطابع الإنساني، فالحرقة مأساة اجتماعية قبل أن تكون جريمة، وإذا سلمنا بهذا الطرح فالحرق هنا ضحية تحتاج إعادة التأهيل وبحث دوافعها الباعثة أكثر من كونه مجرم تنتظره إجراءات جزائية وعقوبات ردية يفصلها النظام القضائي.

قائمة المراجع:

1. أحمد عبد العزيز الأصفر اللحام، الأضرار النفسية والاجتماعية للهجرة غير المشروعة، دار جامعة نايف للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2016.
2. الامانة العامة للحكومة الجزائرية، الأمر 01-09 المؤرخ في 11 ربيع الأول 1430 الموافق لـ 25 فبراير 2009، الجريدة الرسمية رقم15، الصادرة في 08 مارس 2009، المادة 175 مكرر.
3. بن صويح ليليا، المقاربة الحديثة للهجرة وتأثيراتها الإيجابية على العملية التنموية خلال القرن الواحد والعشرين، مجلة دراسات، اتحاد كتاب وأدباء الامارات، العدد 37، 2014.
4. تيم كاسر، الثمن الباهض للمادية، ترجمة طارق عسلي، المركز الاسلامي للدراسات الإستراتيجية، العراق، ط1، 2017.

- الهجرة غير الشرعية في الجزائر- بين الدوافع الإنسانية والأطر القانونية- د.إلييا بن صويح، أ.بن النية عبد الإله
5. الحوار الدولي بشأن الهجرة رقم 27، تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة وإدارتها نحو اعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، المنظمة الدولية للهجرة، 2017.
6. رئاسة الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة، الدستور الجزائري، 2016.
7. رئاسة الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة، قانون العقوبات، 2015.
8. دليل التكوين الأساسي للمنظمة الدولية للهجرة، التحرك لمناهضة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، منشورات المنظمة الدولية للهجرة، جنيف سويسرا، 2010.
9. الدليمي عباس فاضل، الموسوعة الميسرة في حقوق الإنسان -الحقوق المدنية والسياسية-، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، الجزء الأول، 2017.
10. رقية سليمان عواشيرة، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 33 العدد71، 2018.
11. زهير حطب، بنى الأسرة العربية والجزور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة، لبنان، الطبعة الثالثة معهد الإنماء العربي، الدراسات الإنسانية، ص56، نقلا عن غزالي محمد، الهجرة السرية، دار الحامد، عمان الأردن، ط1، 2015.
12. طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، ط1، 2009.
13. عادل عز الدين الأشول، علم نفس النمو من الجنين إلى الشيخوخة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، دط، 2008.
14. غزالي محمد، الهجرة السرية، دار الحامد، عمان الأردن، ط1، 2015.
15. فيروز مامي زرارفة، مشكلات وقضايا سوسيوولوجية معاصرة، دار الأيام للنشر، عمان، الأردن، دط، 2014.
16. كيم صبيحة، ظاهرة الحرقه والشباب -دراسة ميدانية لظاهرة الاقبال على الهجرة غير السرية بميناء وهران-، مجلة التدوين، مخبر الأنساق البنيات النماذج، جامعة أحمد بن محمد وهران2، العدد2، المجلد2.
17. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، دط.
18. المخادمي عبدالقادر رزيق، الهجرة السرية واللجوء السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، دط، 2012.
19. مصلح صالح، قاموس الشامل لمصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، الرياض المملكة العربية السعودية، ط1، 1999.
20. منصور رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص حقوق الانسان والأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2013-2014، ص38.
21. منصور رؤوف، الهجرة السرية من منظور الامن الإنساني، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية مصر، ط1، 2016.

22. Caterina Lalovnovka-09:12 - juin 20, 2019<http://www.maghreb-intelligence.com/exclusif-50-mille-anciens-officiels-et-cadres-algeriens-ont-obtenu-la-nationalite-francaise/>
23. International migration law, glossary on migration, published by iom, switzerland, geneva, 2004 , p 21.
24. Maslow, Abraham H, A Theory of Human Motivation, Psychological Review 50(4): 370-396, 1943, p18.
25. Tetu marie-therese, les migration algériennes entre legal et illegal vers la France (2004-1998), acte du colloque international organise à alger les 11 et 12 juin 2005 par le departement de sociologie université alger2 sur les migration algériennes à l'étranger, p159.
26. the universal declaration of human rights, article 3.
 27. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان :
<https://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx>
 28. موقع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان :
<https://laddh-algerie.org/?p=1263>